OPEN ACCESS
Journal of Islamic & Religious Studies
ISSN (Online): 2519-7118
ISSN (Print): 2518-5330
www.uoh.edu.pk/jirs

JIRS, Vol.:5, Issue: 1, Jan-June 2020,
DOI: 10.36476/JIRS.5:1.06.2020.03, PP: 53-78

أجناس العلة وبيانها عند الإمام الحاكم– دراسة تحليلية– الجنس الأول نموذجاً

Types of Hidden Defect ('illah) and its Presentation by Imām al Ḥākim : An Anayltical Study

Dr. Thamer Abdelmohdi Hatamleh
Associate Professor, Faculty of Al Sharī'ah-Uṣūl Addīn-Ḥadīth,
Bingol University, Turkey

Version of Record Online/Print: 29-06-2020
Accepted: 25-05-2020
Received: 31-01-2020

Abstract

It has been rumored that "Imām al Ḥākim" was lenient in his books other than Al-Mustadrak, but he was the first-ever scholar who devised the definition of the science of 'Ilal al Ḥadith (hidden defects of Ḥadith) and its types. Later on, Ibn Ḥajar and al Suyūṭī added comments on these types without any expansion in it. The article attempts to show Al Ḥākim's critical personality and his place in the science of 'Ilal, through these aberrations, graduating and restricting them to scholars, and explaining how to present it scientifically through the first type as a model. It presents the theory of Al Ḥākim about the meaning of 'Ilal al Ḥadīth and methods of knowing Al 'Illah with a comparison to the theories of Al Balqīnī, Al Suyūṭī, and others. The article concludes that al Ḥākim mentioned the seven ways to reveal the hidden defects of the hadith.

Keywords: *Al Ḥākim, 'illah, 'ilal al ḥadīth, ma'lūl, sanad, matan, hidden defects*

CC BY

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد؛ يُعَدُّ علم علل الحديث من أدق علوم الحديث وأصعبها وأغمضها، وهو علم جليل لا يحذُقه إلا القلّة ممن رزقهم الله العلم والفهم والحفظ فبرعوا فيه، وليس ذلك حِكراً عليهم، بل هو لِمَن مِثلهم في العلم، ولِمَن شاكلهم كابن المديني والإمام أحمد والبخاري ومسلم والرازيَيْن (ابو زرعة وابو حاتم) والدارقطني وغيرهم، رحمهم الله جميعاً.

وفي هذا المقام سأبيّن معنى العلة عند الحاكم، وطرق معرفتها وأجناسها، والوقوف مع نموذج تطبيقي من أجناس العلة عنده، ومقارنته بكلام السيوطي حول هذه الأجناس، وبيان تسمية السيوطي وتشخيصه لهذه العلل من حيث الواقع، والحاكم إنَّما ذكر الأحاديث على شكل أجناس ربما يندرج تحتها أنواع مختلفة، فالله وحده أسأله العون في ذلك.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث فيما شاع من الحكم على شخصية الحاكم وأنه من المتساهلين (وليس بناقد من نقَّاد الحديث) وذلك من خلال صنيعه في المستدرك فقط؛ وعدم إنصافه من خلال كُتُبه الأخرى؛ مثل كتاب معرفة علوم الحديث، والإكليل، والمدخل إلى الإكليل، وسؤالاته للدارقطني وغيرها الكثير؛ والتي ظهر علمه الغزير فيها، وابتكاراته في بعضها؛ مما لم يسبقه فيها غيره، ولم يشرحها مَن جاء بعده[1]، ومما ابتكره في علم العلل: محاولة تعريف علم العلل، ثم الأجناس التي ذكرها والتي لم يذكرها غيره ممَّن سبقه، ومَنْ جاء بعده لم يبحثها وإنَّما ذكرها على عجالة؛ ولم يزد على كلام الحاكم، فبقي كلامه مُغلقاً على القارئ، من هنا أردتُ محاولة بيان شخصية الحاكم النقدية ومكانته في علم العلل، من خلال هذه الأجناس وتخريجها وتقعيدها للدارسين، وبيان كيفية تقديمه للأجناس بشكل علمي من خلال الجنس الأول نموذجاً.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في بيان مكانة الحاكم النيسابوري في علم العلل، ومعرفته فيه، وعدم الحكم على شخصيته ومكانته في علم الحديث من خلال صنيعه في المستدرك على الصحيحين فقط، بل من الإنصاف أن نقف على كلامه في كتبه الأخرى، ثم بيان مكانة الحاكم في علم العلل وشرح الجنس الأول من أجناس العلل عنده شرحاً تطبيقياً.

منهجية البحث:

تقتضي طبيعة البحث استخدام عدة مناهج للبحث، منها المنهج الاستقرائي والنقدي، فأقوم بعرض كلام الحاكم في معنى علم العلل وطرق معرفة العلة من خلال رأي الإمام الحاكم ومقارنته بغيره، ثم الوقوف على نموذج تطبيقي ذكره الحاكم من أجناس العلة ثم مقارنته بكلام البلقيني والسيوطي وغيرهما، وجمع الروايات، ومن ثَمَّ رسم شجرة الإسناد، وبعدها تشخيص العلل ومناقشتها من خلال كلام العلماء وقرائن الترجيح في علم العلل وأحوال الرواة، وبيان خلاصة العلل المذكورة كنموذج علمي وعملي تطبيقي.

الدراسات السابقة:

من خلال البحث في المؤلفات، وفي محركات البحث على الشبكة العنكبوتية، لم أجد مَنْ كتب في منهج الحاكم في بيان العلل وأجناس العلة عنده؛ ولكن ابن حجر علَّق على حديث كفارة المجلس في كتابه (النكت على ابن الصلاح)، كما جاء كلام السيوطي في (تدريب الراوي) مختصراً على ذكر أسماء هذه الأجناس، كذلك وجدتُ بحثاً (أجناس العلة عند الحاكم) للدكتور سلطان العكايلة والدكتور هيفاء زيادة، في مجلة دراسات الشريعة في الجامعة الاردنية، والأجناس العشرة جاءت مختصرة ليس فيها زيادة على كلام السيوطي إنما إعادة تسمية العلل، ثم كتاب عبد السلام علوش (تعليل العلل لذوي المقل)، فقد علق على كلام الحاكم وتعقبه في أجناس العلة، ثم كتاب مصطفى باحو (العلة واجناسها عند المحدثين)، وبحث بعنوان (نظرية العلة عند المحدثين) للباحث رضا أحمد صمدي، ويؤخذ على هؤلاء جميعهم عدة مآخذ، منها:

1. عدم تعريفهم لمصطلح "الأجناس" عموماً؛ وعند الحاكم خصوصاً، لتحديد ما يقصد به الحاكم في ذلك.
2. ثم يؤخذ عليهم: عدم ذكرهم لجهوده في تقعيد علم العلل كقواعد، وعدم بيان منهجه في ذلك.
3. عدم التعرض للتفصيل في العلل التي وُجدت تحت كل جِنسٍ منها، والاكتفاء بما ذكره السيوطي أو ابن حجر.

وغيرها من الأمور التي سوف أحاول بيانها –إن شاء الله– بشكل أوسع، حوله ومنهجه في ذكر الأجناس، وطرق معرفة علل الحديث عنده، ثم الوقوف مع نموذج تطبيقي لما ذكرها من هذه الأجناس.

وبناء على ما سبق قسَمت البحث إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: العلة وأجناسها وطرق معرفتها عند الإمام الحاكم.

المطلب الأول: العلة ومعرفتها عند الإمام الحاكم.

المطب الثاني: أجناس العلل عند الإمام الحاكم.

المبحث الثاني: الجنس الاول وتخريج الحديث وبيان حال المختلف بينهم.

المطلب الاول: الجنس الأول وتخريج الحديث وشواهده.

المطلب الثاني: ترجمة الرجال المختلف بينهم.

المبحث الثالث: بيان العلل في الحديث.

المطلب الأول: بيان علة نفي السماع.

المطلب الثاني: بيان العلة رفع الحديث وهو موقوف.

المبحث الأول: العلة وأجناسها وطرق معرفتها عند الإمام الحاكم.

المطلب الأول: العلة وطرق معرفتها عند الإمام الحاكم.

أولاً: تعريف العلة عند الإمام الحاكم مقارنة مع غيره.

إذا استعرضنا المسيرة التاريخية لمصطلح العلة نجد أنَّ الحاكم –رحمه الله– أوَّل مَن حاول تعريف علم العلل؛ كعِلم مستقل في علوم الحديث، وكان هذا سبقاً علمياً منه، ومحاولة تسهيل المصطلحات لطلاب العلم وتقريبها لهم،

حيث نجد التطبيقات العملية المنثورة في كتب العلل للمتقدمين، خاصة كتاب شيخه الدارقطني، ولكن لا يستطيع الطالب المبتدئ التعامل مع هذه التطبيقات، ثم عدم قدرة الطالب الانطلاق من ضابط لهذه التطبيقات، فجاء في كتابه "معرفة علوم الحديث" الماتع والذي يحتوي كثيراً من العلوم العزيزة في علم الحديث؛ فأفرد لعلم العلل مبحثاً خاصاً حاول فيه ذكر تعريف العلة، وطرق معرفتها، ثم أجناسها.

قال رحمه الله في تعريف علم العلل: (هو علم برأسه غير الصحيح والسقيم، والجرح والتعديل)[2]، وكانت هذه محاولة أولى منه لتحديد مفهوم عام للعلة، والناظر إلى التعريف لا يجده تعريفاً بما يحمل التعريف من الضوابط المنطقية، كما يلاحظ للوهلة الأولى من كلامه قصر العلة على ما لا مدخل للجرح والتعديل فيه وهو مخالف لمنهج كتب العلل التي احتوت على عللٍ سببُها جرح الراوي وغيرها من الأسباب التي تعدُ مَدخلاً للجرح والتعديل[3]، ولعلَّ الإمام الحاكم قصد بذلك أن بعض الرواة يكون خطأه ليس في مسألة الجرح والتعديل الظاهري، إذ إن بعض الرواة هم عدول ضابطون ولكن خطأهم خفي على بعض الرواة عنهم.

ثم حاول ابن الصلاح تعريف العلة، فجاء تعريفه أكثر تحديداً من تعريف الحاكم نظراً لعدة أمور عوامل في زمنه وأهدافه[4]؛ حيث قال: (المعلل هو الذي أطلع فيه على عله تقدح في صحته مع أن ظاهره السلامة منها ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذي رجاله ثقات الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر)[5]، ويؤخذ على هذا التعريف التكرار والقصور، حيث كرَّر كلمة العلة في التعريف، وهو مخالف لما هو متعارف عليه في ضبط التعريفات، ثم قَصَر العلة على الإسناد، وهو مخالف لتطبيقات علم العلل، حيث توجد العلة في الإسناد والمتن.

ثم جاء زين الدين عبد الرحيم العراقي فذكر تعريف العلة بقوله: (العلة عبارة عن أسباب خفية غامضة طرأت على الحديث فأثرت فيه أي قدحت في صحته)[6]، ويلاحظ على هذا التعريف تكرار الألفاظ فيه وقوله طرأت يشعر بأن الحديث كان في أصله صحيحاً وليس ذلك بلازم إذ قد تدخل العلة على الحديث الصحيح وقد يكون الحديث من أصله معلولاً؛ كأن يظهر بعد البحث أن الحديث لا أصل له وإنما أُدخل على الثقة فرواه.

نقل برهان الدين البقاعي في نكتة على ألفية العراقي تعريفاً آخر لشيخه ابن حجر جاء فيه: (والمعلل خبر ظاهره السلامة اطلع فيه بعد التفتيش على قادح)[7].

ولعلَّ ما أجده أقرب للتطبيقات العملية في كتب العلل، وما استقر عليه التعريف هو التعريف الذي نقله البقاعي عن شيخه ابن حجر فهو جامع مانع لعدة أسباب؛ منها:

أ. في قوله خبر ذكر لعلة السند وعلة المتن لأن الخبر يشمل السند والمتن.

ب. وفي قوله ظاهرة السلامة بيان أن العلة تكون في الحديث الذي رجاله مقبولون والجامع شروط الصحة من حيث الظاهر.

ج. قوله اطلع فيه بعد التفتيش دليل على خفاء القادح وعلى إمعان النظر ولا يكون ذلك إلا من الناقد الفهم العارف.

د. وقوله على قادح تعميم لأسباب العلل لتشمل العلل التي مدارها الجرح أحياناً؛ وتلك الناشئة عن أوهام الثقات وما يلتبس عليهم ضبطه من الأخبار وبذلك يكون هذا التعريف مطابقاً لواقع كتب العلل التي اشتملت على أحاديث كثيرة أُعِلَّت بجرح راو من رواتها[8]، وأن بعض العلل لا تقدح بالحديث إنما تسمى

على ترخصُّاً، ونخلص هنا: أن العلة قد تُذكر ولا يُقصد بها العلة على المعنى الاصطلاحي المانع من الاحتجاج؛ قال ابن حجر: (قلت: إذا وقعت العلة في الإسناد قد تقدح وقد لا تقدح وإذا قدحت، فقد تخصه وقد تستلزم القدح في المتن، وكذا القول في المتن سواء)[9].

ثانياً: طرق معرفة العلة عند الحاكم.

سبق الإمام الحاكم في ذكر بعض من طُرُق الكشف عن العلة في الحديث، حيث بدأ رحمه الله وضع القواعد في هذا العلم، فيقول: "والحُجة فيه عندنا الحفظ والفَهم والمعرفة لا غير[10]، فالعلة عنده لا تُدَّعى إلا بالحُجة، ولكنها حُجَّة الحافظ الفاهم العارف، ولا يدركها إلا الحافظ مثله، ونلاحظ قوله: "عندنا" وكأنها تختلف في نظر غيره، كما نلاحظ قوله: "لا غير"[11]، وقال في موضع آخر من كتابه:

> "إن الصحيح لا يُعرف بروايته فقط وإنما يُعرف بالفهم والحفظ وكثرة السماع وليس لهذا النوع من العلم عون أكثر من مذاكرة أهل الفهم والمعرفة ليظهر ما يخفى من علة الحديث فإذا وجد مثل هذه الأحاديث بالأسانيد الصحيحة غير مخرجة في كتابي الإمامين البخاري ومسلم لزم صاحب الحديث التنقير عن علته ومذاكرة أهل المعرفة به لتظهر علته"[12]

وفي هذه العبارة يؤكد الحاكم دور الفهم والمعرفة لما فيهما من المعاني الزائدة على العلم، وقد صرَّح –رحمه الله– ببعض هذه الطرق، وألمح إلى بعضها، فمن طرق كشف العلة عنده أذكر سبعة طُرُق: كثرة الحفظ، فَهم الحديث ومَدَاراته، معرفة طبقات الرواة، كثرة السماع، معرفة المدارس الحديثية، فمن خلال معرفة المدارس الحديثية ومذاهبها الفقهية والعقدية، وسمات روايتهم يستطيع الناقد تمييز العلة، فقد قال عقب الجنس الثاني: "والمدنيون إذا رووا عن الكوفيين زلقوا"[13]، كذلك من طرق معرفة العلة عنده: معرفة الأبواب، وقد أفرد له باباً مستقلاً لأهميته، فمن خلاله يتميَّز الناقد بجمعه الأحاديث تحت الأبواب الفقهية، فيظهر له علة الحديث، ثم منها: مُذاكرة الحديث مع الحفَّاظ، وقد ذكر قصة حدثت بين المأمون ورجل ادَّعى علم الحديث، فسأله المأمون: أيش تحفظ في باب كذا؟ فلم يذكر فيه شيئاً فما زال المأمون يقول حدثنا هشيم وحدثنا حجاج بن مُحَمَّد وحدثنا فلان حتى ذكر الباب ثم سأله عن باب ثان فلم يذكر فيه شيئا فذكره المأمون ثم نظر إلى أصحابه فقال: أحدهم يطلب الحديث ثلاثة أيام ثم يقول: أنا من أصحاب الحديث أعطوه ثلاثة دراهم[14]، كذلك شهرة قصة مُذاكرة أبي زرعة الرازي مع الإمام أحمد[15].

وفي هذا قال ابن المديني: "الباب إذا لم تُجمع طُرُقه لم يتبيَّن خطؤه"[16]، وقد ذكر ابن رجب في كتابه أن هذا العلم قائم على معرفة وممارسة ومذاكرة، فيقول: "والوجه الثاني في معرفة مراتب الثقات وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف إما في الإسناد وإما في الوصل والإرسال وإما في الوقف والرفع ونحو ذلك وهذا الذي يحصل من معرفته وإتقانه وكثرة ممارسته الوقوف على دقائق علم العلل ونحن نذكر –إن شاء الله تعالى– من هذا العلم كلمات جامعة مختصرة يسهل بها معرفته وفهمه لمن أراد الله –تعالى– به ذلك ولا بد في هذا العلم من طول الممارسة وكثرة المذاكرة فإذا عدم المذاكر به فليكثر طالبه المطالعة في كلام الأئمة العارفين كيحيى القطان ومن تلقى عنه كأحمد وابن المديني فمَن رُزق مطالعة ذلك وفهمه وفقهت نفسه فيه وصارت له فيه قوة نفس وملكة صلح له أن يتكلم فيه"[17]، ومن كل هذا نستفيد أن الكشف عن العلة يحتاج إلى علم غزير بالأسانيد والطرق وأساليب التعبير كما يحتاج إلى مزيد فهم ومعرفة وحدة ذكاء وسرعة.

المطلب الثاني: أجناس العلل عند الإمام الحاكم.

كلمة أجناس التي استخدمها الحاكم هي جمعٌ ومفردها كلمة جِنْسٌ، وعند البحث في تعريف كلمة "جنس" في اللغة نجد أنَّ الفراهيدي (ت170هـ) ذكر تعريفاً عامًا لكلمة جنس، فقال: "الجِنْسُ: كُلُّ ضَرْبٍ من الشَّيء والنّاسِ والطَّيْرِ وحُدُودُ النَّحْوِ والعَرُوضِ والأشياء ويُجمَع على أجناسٍ"[18]، وتبعه على ذلك الرازي في مختار الصحاح[19]، كذلك ابن فارس في المعجم[20]، وابن منظور[21] وزاد بقوله: "والجِنْسُ أَعم من النوع ومنه المجانَسَةُ والتَجْنِيسُ، ويقال هذا يُجانِسُ هذا أَي يشاكله، وفلان يُجانس البهائم ولا يُجانس الناسَ إذا لم يكن له تمييز ولا عقل، والإبل جِنْسٌ من البهائم العُجْمِ فإذا واليت سنّاً من أَسنان الإبل على حِدَة فقد صنفتها تصنيفاً كأَنك جعلت بنات المخاض منها صنفاً وبنات اللبون صِنفاً والحِقاق صِنْفاً وكذلك الجَذَعُ والثَّنِيُّ والرُّبَعُ والحيوان أَجناسٌ فالناس جنس والإبل جنس والبقر جنس".

واصطلاحاً: قال الجرجاني: " الجنس اسم دال على كثيرين مختلفين بأنواع"[22]، وقال الكفوي: "الجنس هو عبارة عن لفظ يتناول كثيرا ولا تتم ماهيته بفرد من هذا الكثير، وإن تناول اللفظ كثيرا على وجه تتم ماهيته بفرد منه يسمى نوعا كالإنسان ثم هذا الفرد الذي تتم به ماهية النوع يسمى فصلا وهذا عند المتكلمين والمناطقة الجنس من الطبيعات الكلية... والجنس يدل على الكثرة تضمنا بمعنى أنه مفهوم كلي لا يمنع شركة الكثير فيه، والجنس فيه معنى الجمع لكونه معروض الكثرة ذهنا أو خارجا"[23].

من هنا نخلص إلى معنى لفظة جنس **اصطلاحاً** بمعنى: لفظ كُلّي عام يتناول أنواعاً كثيرة تشترك بمشتركٍ ما.

وإذا أردنا تعريف **أجناس العلة** يمكننا القول: **لفظ عام يشمل أنواعاً من العلل تندرج تحت شيء مشترك بينها**، فنقول: علل الإرسال والعنعنة والمرسل الخفي وغيرها من علل انقطاع السند هي نوع من العلل يندرج تحت جنس الانقطاع.

وقد يُعترض على الحاكم أنَّ هذه الأجناس هي جنس واحد تجتمع تحت مسمَّى (الاختلاف) وهذه عشرة أمثلة، فأقول: إذا نظرنا إلى جنس الانقطاع في الحديث يندرج تحته كثيرٌ من أنواع الانقطاع، وكذلك جنس الاختلاف، وغيرها من الأجناس التي ذكرها الحاكم، ولا ننسى أنَّ لفظة الجنس كلية عامة، يندرج تحتها الأنواع، ويمكن تسمية هذا النوع جنس لما يندرج تحته كذلك من أنواع، كما يمكنن القول: الجمل نوع من جنس الحيوان، ثم يمكن تسميته نوع، لأنه يندرج تحته أنواع للجمال من حيث سِنّها أو نوعها، وكذلك العِلة، مثل جنس الاختلاف يندرج تحته نوع الانقطاع، ثم يمكن تسمية الانقطاع جنس فيندرج تحته أنواع كالإرسال والتدليس وغيرهما من أنواع الانقطاع الظاهر أو الخفي، وبرأيي أنَّ الحاكم قصد بالأجناس لفظاً عاماً يندرج تحته أنواع كثيرة تشترك بعِلَّة ما تجمعها[24].

المبحث الثاني: الجنس الأول وتخريج الحديث والحكم على رجاله.

المطلب الاول: الجنس الأول وتخريج الحديث.

ذَكر الحاكم في "معرفة علوم الحديث" عشرة أجناس للعلة، ومثَّل لكلٍّ منها بمثال؛ فذكر الجنس الأول وجاء فيه برواية أبي هريرة في حديث كفَّارة المجلس فقال:

(فالجنس الأول من أجناس علل الحديث: مثاله ما حدثنا أبو العباس مُحَمَّد بن يعقوب قال ثنا مُحَمَّد بن إسحاق الصغاني قال ثنا حجاج بن مُحَمَّد قال: قال ابن جريج عن موسى بن عقبة عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي

هريرة عن النبي ﷺ قال: (مَن جلس مجلساً كثر فيه لَغَطُه فقال قبل أن يقوم: سبحانك اللهم وبحمدك لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك) إلا غُفر له ما كان في مجلسه ذلك) ثم قال: هذا حديث من تأمَّله لم يشُك أنَّه من شرط الصحيح وله عِلَّة فاحشة.

حدثني أبو نصر أحمد بن مُحَمَّد الوراق قال: سمعت أبا حامد أحمد بن حمدون القصار يقول سمعت مسلم بن الحجاج وجاء إلى مُحَمَّد بن إسماعيل البخاري فقبل بين عينيه وقال: دعني حتى أقبل رجليك يا أستاذ الأستاذين وسيد المحدثين)... إلى أن قال البخاري في علة هذا الحديث: هذا حديث مليح ولا أعلم في الدنيا في هذا الباب غير هذا الحديث إلا أنَّه معلول، حدثنا به موسى بن إسماعيل قال حدثنا وُهَيب قال ثنا سهيل عن عون بن عبد الله قوله قال مُحَمَّد بن إسماعيل هذا أولى فإنه لا يذكر لموسى بن عقبة سماعاً من سهيل)[25].

تخريج الحديث:

1. روى الترمذي الحديث في سُننه فقال: حدثنا أبو عبيدة بن أبي السفر الكوفي أحمد بن عبد الله الهَمْداني حدثنا حجاج بن مُحَمَّد قال: قال ابن جريج: أخبرني موسى بن عقبة عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: "من جلس في مجلس فكثر فيه لغطه، فقال قبل أن يقوم من مجلسه ذلك: سبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك، إلا غفر له ما كان في مجلسه ذلك"[26]، قال: وفي الباب عن أبي برزة وعائشة.

ثمَّ قال: هذا حديث حسن صحيح غريب[27] من هذا الوجه لا نعرفه من حديث سهيل إلا من هذا الوجه.

2. وأخرجه أبو داود في سننه فساق رواية عبد الله بن عمرو بن العاص موقوفة في بداية الباب ثم ذكر بعدها رواية أبي هريرة المرفوعة وعطف عليها بقوله: مثله، فقال:(حدثنا أحمد بن صالح حدثني ابن وهب قال: قال عمرو، وحدثني عبد الرحمن بن أبي عمرو عن المقبري عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، مثله) [28]، وجاء في متن رواية عبد الله بن عمرو: (كَلِمَاتٌ لاَ يَتَكَلَّمُ بِهِنَّ أَحَدٌ فِي مَجْلِسِهِ عِنْدَ قِيَامِهِ ثَلاَثَ مَرَّاتٍ إِلاَّ كُفِّرَ بِهِنَّ عَنْهُ وَلاَ يَقُولُهُنَّ فِي مَجْلِسِ خَيْرٍ وَمَجْلِسِ ذِكْرٍ إِلاَّ خُتِمَ لَهُ بِهِنَّ عَلَيْهِ كَمَا يُخْتَمُ بِالْخَاتَمِ عَلَى الصَّحِيفَةِ سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ لاَ إِلَهَ إِلاَّ أَنْتَ أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ). الحديث[29].

3. وأخرج أحمد في مسند أبي هريرة بلفظ مختصر فقال: (حدثنا هيثم، حدثنا إسماعيل بن عياش، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: " كفارة المجالس أن يقول العبد: سبحانك اللهم وبحمدك، أستغفرك وأتوب إليك)[30]، ورواه من طريق أخرى فقال: (حدثنا حجاج، قال: قال ابن جريج، أخبرني موسى بن عقبة، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال..) بلفظ رواية الترمذي[31].

4. وساق ابنُ حبان روايةً عن عبد الله بن عمرو بن العاص، وذكر بعدها رواية أبي هريرة فقال: (أخبرنا ابن سلم قال: حدثنا حرملة بن يحيى قال: حدثنا ابن وهب قال: أخبرنا عمرو بن الحارث أن سعيد بن أبي هلال حدثه أن سعيد بن أبي سعيد المقبري حدثه عن عبد الله بن عمرو قال: (كلمات لا يتكلم بهن أحد في مجلس لغو أو مجلس باطل عند قيامه ثلاث مرات إلا كفَّرتْهن عنه ولا يقولهن في مجلس خير ومجلس ذِكر إلا خُتم له بهن عليه كما يختم بالخاتم على الصحيفة: سبحانك اللهم وبحمدك لا إله إلا أنت أستغفرك

وأتوب إليك). قال عمرو: حدثني بنحو ذلك عبد الرحمن بن أبي عمرو عن المقبري عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه و سلم)[32].

5. وأخرجه الطبراني في كتاب الدعاء من طريق مُحَمَّد بن أبي حميد عن سهيل بن أبي صالح به قال: (حدثنا عمر بن عبد العزيز بن مقلاص المصري ، حدثنا سعيد بن عفير، حدثنا ابن وهب، حدثني مُحَمَّد بن أبي حميد عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: ما من قوم يجلسون فيفيضون فيما شاء الله عز وجل أن يفيضوا فيه ثم يقول قائلهم قبل أن يتفرقوا سبحانك اللهم وبحمدك لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك إلا غفر لهم كل شيء أحدثوا فيه ثم طبع لهم على طابع حتى يلقاهم يوم القيامة)[33]

6. وكذا أخرجه في المعجم "الاوسط" قال: حدثنا مُحَمَّد بن جعفر ثنا يحيى بن المبارك الكوفي نا حجاج بن مُحَمَّد عن سفيان عن بن جريج قال أخبرني موسى بن عقبة عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه و سلم..، وساق الحديث بلفظ الترمذي، ثم قال الطبراني: لم يدخل في إسناد هذا الحديث بين حجاج وبن جريج سفيان أحد ممن رواه عن حجاج إلا يحيى بن المبارك[34].

7. وأخرجه تمام الرازي في كتاب الفوائد فقال: (أخبرنا أبو الميمون عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر بن راشد البجلي قراءة عليه ثنا عثمان بن عبد الله بن أبي جميل ثنا حجاج بن مُحَمَّد الأعور عن ابن جريج قال: أخبرني موسى بن عقبة عنه بمثل رواية الترمذي[35].

شواهد الحديث:

رُوي الحديث عن أربعة عشر من الصحابة غير أبي هريرة – ﷺ– وهم:

أولا: أبو برزة الأسلمي

رواه أبو داود في سننه فقال: (حدثنا مُحَمَّد بن حاتم الجرجرائى وعثمان بن أبى شيبة – المعنى[36] – أن عبدة بن سليمان أخبرهم عن الحجاج بن دينار عن أبي هاشم عن أبى العالية عن أبى برزة الأسلمي قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول بأخرة إذا أراد أن يقوم من المجلس: سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك، فقال رجل: يا رسول الله إنك لتقول قولا ما كنت تقوله فيما مضى، قال: كفارة لما يكون في المجلس)[37]، والنَّسائي[38] في (عمل اليوم والليلة) (السنن الكبرى) قال: (أخبرنا علي بن خشرم ، قال : أخبرنا عيسى ، عن الحجاج بن دينار ، عن أبي هاشم به؛ بمثل لفظ أبي داود، والدَّارِمي في (سننه) من طريق يعلى بن عبيد ثنا حجاج يعني بن دينار عنه به[39] ، وأحمد في (المسند)[40] من طريق (عبد الله بن نُمير أنبأنا حجاج عن أبي هاشم الواسطي عن أبي برزة الأسلمي عن النبي ﷺ الحديث بمثل لفظ أبي داود[41]، والحديث إسناده منقطع أبو هاشم لم يسمع من أبي برزة، بينهما أبو العالية الرياحي، وأخرجه من طريق يعلى ثنا الحجاج بن دينار عن أبي هاشم عن رفيع أبي العالية عن أبي برزة الأسلمي قال.... الحديث مثله[42]، ورواه أبو يعلى الموصلي في (مسنده)[43]، وابن أبي شيبة في (المصنف)[44]، والحاكم في (المستدرك)[45].

ثانيا: ورواه رافع بن خديج، وهنا لا يفوتنا أن نذكر ما ذكره ابن حجر في (النكت)[46] أن حديث أبي برزة وحديث رافع بن خديج هما حديث واحد اختلف فيه على أبي العالية الرياحي فقال: (أما حديث أبي برزة ورافع بن خديج – رضي الله عنهما– فهما حديث واحد، اختلف فيه على الراوي عنهما، أخرجه الدارمي وأبو داود والنسائي

عن طريق أبي هاشم الرماني عن أبي العالية عن أبي برزة الأسلمي – ﷺ– ورجال إسناده ثقات، إلا أنه اختلف فيه على أبي العالية فرواه الطبراني في الصغير والحاكم في المستدرك من طريق مقاتل بن حيان عن الربيع بن أنس عن أبي العالية عن رافع بن خديج – ﷺ– وعلى أبي العالية فيه اختلاف آخر، فقد ذكر أبو موسى المديني أن الربيع بن أنس رواه أيضا عن أبي العالية عن أبي بن كعب، وكذا روى عن أبي العالية مرسلا عن النبي ﷺ، أما رواية رافع فقد رواها الحاكم في (المستدرك)[47] والطبراني في (الكبير)[48] و (الأوسط)[49] (والصغير)[50] والنسائي في (السنن الكبرى)[51].

وذكرنا هنا تخريج رواية أبي برزة ورواية رافع بن خديج لذِكر بعض العلماء عِلَّة في روايتهما، وتكلم الدارقطني عليها في علله، وبيَّنها ابن حجر في النكت.

أما الصحابة الباقون فهم:

عائشة[52] والزبير بن العوام[53] وعبد الله بن مسعود[54] وعبد الله بن عمرو بن العاص[55] والسائب بن يزيد[56] وأنس بن مالك[57] وجبير بن مطعم[58] وأبو سعيد الخدري[59] وعلي بن أبي طالب[60] وابن عمرو[61] وأُبَي بن كعب، وذكر ابن حجر رواية معاوية وأبي أُمامة ورجل من الصحابة[62] – ﷺ أجمعين– .

وقد توسَّع ابنُ حجر في تخريج هذه الروايات في النكت[63] عند كلامه على الحديث، وروايات الصحابة تنوَّعت بين مرفوع وموقوف، والألفاظ متقاربة بين الروايات، وفي نهاية البحث ملحق لشجرة الإسناد وروايات الحديث.

المطلب الثاني: ترجمة الرجال المختلف بينهم.

قبل الكلام في هذه العلة لا بدَّ لنا أن نترجم لرواة الحديث المذكور حتى نرى أقوال العلماء في هؤلاء الرواة ورواياتهم:

ترجمة ابن جريج: هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج القرشي الأموي، أخرج له أصحاب الكتب الستة، روى عن: أبان بن صالح وإسماعيل بن أمية القرشي وأيوب السختياني وجعفر بن مُحَمَّد الصادق وكعب بن عجرة وسليمان الأحول وصفوان بن سليم وسويد الباهلي وعبد الله بن كثير القارئ ومعمر بن راشد وموسى بن عقبة (روى له البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه) وطائفة من الرواة. روى عنه: ابن عُلَيَّة وإسماعيل بن عياش والحمّادان والسفيانان والزهري والأوزاعي وخلقٌ كثير[64].

أقوال العلماء فيه:

قال ابن المديني: سألت يحيى بن سعيد: من أثبت أصحاب نافع؟ قال: أيوب وعبيد الله ومالك بن أنس وابن جريج، أثبت من مالك بن نافع، وقال أبو بكر بن خلاد: عن يحيى بن سعيد: كنا نسمِّي كتب ابن جريج كتب الأمانة، وإن لم يحدِّثك ابن جريج من كتابه لم تنتفع به[65].

وهو في هذه الرواية صرَّح بالسماع والتحديث كما نقل ابن حجر فقد قال: (حدثني).

وقال أبو بكر الأثرم، عن أحمد بن حنبل: إذا قال ابن جريج (قال فلان) (وقال فلان) و(أخبرت) جاء بمناكير، وإذا قال: (أخبرني) و (سمعت) فحسبك به، وَقَال أبو الحسن الميموني، عن أحمد بن حنبل: إذا قال ابن جُرَيْج "قال" فاحذره، وإذا قال : سمعت" أو "سألت" جاء بشيءٍ ليس في النفس منه شيء وقال الميموني: وسمعت أبا عبد الله – أحمد بن حنبل – غير مرة يقول: كان ابن جريج من أوعية العلم[66].

وقال إسماعيل بن داود المخراقي، عن مالك بن أنس: كان ابن جريج حاطب ليل، وقال عثمان الدارمي: عن يحيى بن معين: ليس بشيء في الزهري[67].

وقال أحمد بن أبي مريم عن ابن فصين: ثقة في كل ما روى عنه من الكتاب[68]، وقال جعفر بن عبد الواحد، عن يحيى بن سعيد: كان ابن جريج صدوقا فإذا قال (حدثني) فهو سماع وإذا قال: (أخبرنا) أو (أخبرني) فهو قراءة، وإذا قال: (قال) فهو شبه الريح[69].

وقال الدارقطني: (تجنَّب تدليس ابن جريج فإنه قبيح التدليس، لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح مثل إبراهيم بن أبي يحيى، وموسى بن عبيدة وغيرهما، أما ابن عُيينة فإنَّه لا يدلس إلا عن ثقة)[70].

وذكره ابن حبان في الثقات وذكر أنه كان يدلس، وذكره العجلي وقال: مكي ثقة[71]، وقال ابن خراش كان صدوقا[72].

وذكره الذهبي في كتابه (من تكلم فيه وهو موثق)[73]، وقال عنه ابن حجر في التقريب: (ثقة فقيه فاضل وكان يدلِّس ويرسل)[74]، وذكره سبط ابن العجمي في كتابه (التبيين لأسماء المدلسين)[75]، وذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين وقال عنه: (عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج المكي فقيه الحجاز مشهور بالعلم والثبت كثير الحديث وصفه النسائي وغيره بالتدليس قال الدارقطني شر التدليس تدليس ابن جريج فإنه قبيح التدليس لا يدلس الا فيما سمعه من مجروح)[76]، وكان كثير التدليس والإرسال كما ذكره العلائي في جامع التحصيل، وابن العراقي في تحفة التحصيل وقد أفاض العلائي في (جامع التحصيل) في ذكر من لم يسمع منه ابن جريج، ولكنه كان يدلس عنهم، ونقل أقوالاً عن علماء كبار في هذا المقام، نذكر منهم:

– أبو حاتم الرازي، قال: (لم يسمع ابن جريج من أبي الزناد شيئا، يشبه أن يكون أخذه عن إبراهيم بن أبي يحيى)[77]

وقال البخاري: (لم يسمع ابن جريج من عمرو بن شعيب شيئاً وقد روى عنه عدة أحاديث ... وقد روى عن عمران بن أبي أنس، قال البخاري: لم يسمع منه، يقول: حُدّثت عن عمران)[78]، وقال علي بن المديني: "ابن جريج لم يسمع من ابن شهاب شيئاً إنما عرض له عليه، وقال يحيى: قال لي سفيان بن حبيب: بلى قد سمع منه كذا وكذا، قال: فأتيته فسألته عنه، فقال: ما أدري سمعته أو قرأته"[79]، وسئل الدارقطني عن حديث: (عرضت علي أجور أمتي، حتى القذاة يخرجها الرجل من المسجد) فقال الدارقطني: (والحديث غير ثابت؛ لأن ابن جريج لم يسمع من المطلب شيئا، ويقال: كان يدلِّسُه، عن ابن أبي سبرة، أو غيره من الضعفاء)[80].

من هنا نرى أن ابن جريج على جلالته لكنه أحياناً كان يدلس تدليس التسوية[81] ويرسل الأحاديث، مما جعل ابن حجر يضعه في المرتبة الثالثة في المدلسين، كذلك ما ذكر الدارقطني كلاماً قبيحاً في تدليسه، وكذا ذكر العلائي عن كثرة إرساله، ومن بعده أبو زرعة ذكره أيضا، فهو كما قال العلماء: كان يدلس عن الضعفاء من أمثال إبراهيم بن أبي يحيى وابن أبي سبرة وغيرهم من الضعفاء، فينبغي التوقف كثيراً مع رواياته خاصة مما غير معروف من رواية الثقات ومدى موافقته لهم.

ترجمة موسى بن عقبة: موسى بن عقبة بن أبي عياش القرشي، روى له الستة أدرك أنس بن مالك وسهل بن سعد وعبد الله بن عمر، روى عن: حكيم بن أبي حرة، وأبي الزناد وعبد الرحمن بن هرمز وعبد الله بن فضل الهاشمي

وعلقمة الليثي، وعكرمة مولى ابن عباس وكريب مولى ابن عباس وسهيل بن أبي صالح (الترمذي والنسائي) وخلق كثير، روى عنه: أبو إسحاق الفزاري وإسماعيل بن جعفر وإسماعيل بن عياش وحفص بن ميسرة ومالك بن أنس وعبد الملك بن جريج (البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه) وشعبة بن الحجاج (عند مسلم والنسائي) وابن المبارك[82].

أقوال العلماء:

ذكره ابن سعد في الطبقة الخامسة، وقال: كان ثقة قليل الحديث[83]، وقال ابن حجر عنه : "وقال ابن سعد في رواية: كان ثقة، ثبتا كثير الحديث"[84]، وعن معن بن عيسى قال: كان مالك بن أنس إذا قيل له مغازي من نكتب؟ قال: عليكم بمغازي موسى بن عقبة، فإنه ثقة[85].

وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: كتاب موسى بن عقبة، عن الزهري من أصح هذه الكتب، وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: موسى بن عقبة ثقة[86]، وكذا قال الدوري عن ابن معين، وكذا قال أبو حاتم، والعجلي والنسائي[87]، وذكره ابن حبان في الثقات[88].

وقال عنه ابن حجر في التقريب: ثقة فقيه إمام في المغازي، لم يصح أنَّ ابن معين ليّنه[89]، وذكره ابن حجر في مراتب المدلسين وصفه الدارقطني بالتدليس أشار إلى ذلك الاسماعيلي (المرتبة الأولى)[90].

ترجمة سهيل بن أبي صالح: سهيل بن أبي صالح واسمه ذكوان السّمان، أبو يزيد المدني، أخرج له الستة، روى عن: الحارث الأنصاري وسعيد بن المسبب وسليمان الأعمش وأبيه ذكوان والزهري ومُحَمَّد بن المنكدر وأبي إسحاق السبيعي، روى عنه: أبو إسحاق إبراهيم بن مُحَمَّد الفزاري وابن علية وإسماعيل بن عياش، وحماد بن زيد وخالد الواسطي والسفيانان والأعمش وشعبة وعبد الرحمن بن أبي الزناد والدراوردي وموسى بن عقبة وغيرهم[91].

أقوال العلماء فيه:

– حكى الترمذي: عن سفيان بن عيينة قال: كنا نعد سهيل بن أبي صالح ثبتا في الحديث[92].

– قال عباس الدوري: عن يحي بن معين: سهيل بن أبي صالح والعلاء بن عبد الرحمن حديثهما قريب من السواء، وليس حديثهما بحجة، قال أحمد العجلي: سهيل ثقة، وأخوه عباد ثقة، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به وهو أحب إلي من عمرو بن أبي عمرو وأحب إلي من العلاء عن أبيه، عن أبي هريرة[93]، وقال ابن عدي: وهو عندي ثبت لا بأس به مقبول الأخبار[94].

– روى له البخاري مقروناً بغيره وعلى سبيل الاستشهاد فقط[95]، وعاب ذلك عليه النسائي، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان يخطئ، وذكر البخاري في (تاريخه) قال: كان لسهيل أخ فمات، فوجد عليه فنَسِي كثيراً من الحديث، وذكر ابن أبي خيثمة في (تاريخه) عن يحي فقال: لم يزل أهل الحديث يَتَّقُون حديثه وذكر العقيلي، عن يحي أنه قال: هو صويلح وفيه لين[96].

وقالَ أحمد: ليسَ به بأسٌ[97]، وقالَ أيضًا: ما أصلح حديثه[98]، ووثقه العجلي[99]، والخليلي[100].

وقالَ النسائي: ليسَ به بأسٌ[101].

– وقال أبو الفتح الأزدي: صدوق إلا أنه أصابه برسام[102] في آخر عمره، فذهب بعض حديثه[103]، وسئل ابن معين فقيل له: (أيما أحب إليك: قتادة عن الحسن عن سمرة. أو سهيل عن أبيه عن أبي هريرة؟ فقال: الحسن لم يسمع من سمرة، وكلاهما ليس بشيء، لو كان الحسن سمع من سمرة، كان أحب إلي)[104]، وقال عنه ابن حجر في

التقريب: (صدوق تغيَّر حفظه بأَخَرة)[105]، وذكر الذهبي في الكاشف عن ابن معين: هو مثل العلاء وليسا بحجة، وقال أبو حاتم: لا تحتج به، ووثقه ناس[106]، وذكره ابن الكيَّال في (الكواكب النيّرات)[107] أنه اختلط وتغير، وكذا ذكره سبط ابن العجمي في الاغتباط بمن رُمي بالاختلاط أنه اختلط[108]، وذكرَه ابنُ حبان في ثقاتِه، وقالَ: "روى عنه مالك والثوري وشعبة، وكانَ يخطئ"[109].

وكلامُ ابن حبّان في الراوي بخطأٍ أو وَهْمٍ، لا يَقِلُّ في التوثيقِ عندَه على من ذكرَه في كتابِه وسكتَ عنه، إنْ لم يُقدّم عليه. واللهُ أعلم؛ لأنّ كلامَه فيه دليلٌ على أنَّه عرفَه جيدًا، ومع ذلك أوردَه في ثقاتِه.

وذكرَه ابنُ شاهين في ثقاتِه، وجاءَ فيه: "قالَ أحمد بن صالح: من المتقين، وإنما توقي في غلط حديثه ممن يأخذ عنه"[110]، ولعلّ صوابَ العبارةِ ما جاءَ في التعديلِ والتجريحِ للباجي، قالَ أحمدُ بن صالح: "من المتقنين، وإنّما يؤتى في غلطِ حديثِه ممن يأخذ عنه"[111].

المبحث الثالث: بيان العلل في الحديث

المطلب الأول: بيان علة نفي السماع

سبق وأن ذكرتُ كلام الحاكم على الرواية في المعرفة وأذكر هنا الشاهد في كلامه عَقِب روايته الحديث، قال رحمه الله: (هذا حديث من تأمَّله لم يشك أنه من شرط الصحيح، وله عِلَّة فاحشة، حدثني أبو نصر أحمد بن مُحَمَّد الوراق قال: سمعت أبا حامد أحمد بن حمدون القصار يقول سمعت مسلم بن الحجاج وجاء إلى مُحَمَّد بن إسماعيل البخاري فقَبَّل بين عينيه وقال: دعني حتى أقبل رجليك يا أستاذ الأستاذين وسيد المحدثين)... ثم قال البخاري في علة هذا الحديث (قال البخاري: هذا حديث مليح[112] ولا أعلم في الدنيا في هذا الباب غير هذا الحديث إلا أنه معلول، حدثنا به موسى بن إسماعيل قال حدثنا وُهَيب قال ثنا سهيل عن عون بن عبد الله قوله، قال مُحَمَّد بن إسماعيل: هذا أولى فإنه لا يذكر لموسى بن عقبة سماعاً من سهيل)[113]. انتهى كلام الحاكم.

وبعد البحث نجد ابن أبي حاتم نقل كلاماً أدق وأعمق وأشد وضوحاً من أبيه وأبي زرعة الرازيين في محاولة منه تقريب مكان العلة على هذا الحديث في علله، فقال بعد سؤاله أبيه وأبي زرعة عن هذا الحديث وعن علته: (فقالا: هذا خطأ، رواه وُهَيب، عن سهيل، عن عون بن عبد الله، موقوف وهذا أصح، قلت لأبي: الوهم ممن هو؟ قال: يُحتمل أن يكون الوهم من ابن جريج، ويحتمل أن يكون من سهيل، وأخشى أن يكون من ابن جريج دلَّس هذا الحديث عن موسى بن عقبة، ولم يسمعه من موسى، أخذه من بعض الضعفاء)[114].

وذكر ابن أبي حاتم كلاماً آخر عن أبيه مفاده: أنَّ ابن جريج يُحتمل أن يكون قد أخذه عن إبراهيم بن أبي يحيى، إذ لم يروه أصحاب سهيل، ولا يُعلم هذا الحديث من طرق أبي هريرة في شيء.

وقبل البدء ببيان علة الحديث نذكر وَهْمَاً وقع للحاكم خلال ذِكْره لقصة الإمام مسلم مع شيخه البخاري، والوهم هو في لفظة الحاكم (لا أعلم في الباب) في الدنيا غير هذا الحديث، والصحيح الذي نقله عنه البيهقي في (المدخل) ورواها ابن عساكر في (تاريخه) كلهم ساقها من طريق الحاكم فذكروا: (قال مُحَمَّد بن إسماعيل: هذا حديث مليح ولا أعلم بهذا الإسناد في الدنيا غير هذا إلا أنَّه معلول)[115] ثم ذكروا باقي القصة، وألصق في هذا القول، إذ إن كلام الحاكم يناقضه الواقع من الروايات وكلام النقلة عنه نفسه كالبيهقي وغيره، وأيضا ما رأيناه من أن الحديث رُوي عن عدد كبير من الصحابة –ﷺ– فلا بدَّ أنَّ الإمام الحاكم وقع له سبق قلم أو نظر أو رواه بالمعنى ومن حفظه عند

كتابة هذا الكلام، وهذا ما ذهب إليه ابن حجر وساقه في نكته، وتؤيده الرواية الصحيحة دون ذكر هذه الزيادة ما ذكره ابن نقطة والخطيب البغدادي[116] وابن حجر[117].

عودة إلى علل الحديث: نرى من خلال عرضنا للروايات من طريق أبي هريرة، ومن كلام العلماء عنه أنَّ الحديث فيه علتان:

الأولى: ما ذكرها البخاري وهي: نفي السماع.

الثانية: ما ذكرها أبو حاتم وأبو زرعة، وهي دخول الوهم: رفع الموقوف.

الثالثة: سلوك الجادة.

الرابعة: على لا يجيء.

الخامسة: التدليس.

فالأولى: قول البخاري: فإنه لا يذكر لموسى بن عقبة سماع من سهيل[118].

مما سبق تبين لنا أن العلماء اتفقوا على توثيق موسى بن عقبة، ولكنهم اختلفوا في ابن جريج وخاصة فيما يدلّسه، كذلك اختلفوا في سهيل واختلاطه وتغيّره.

أولاً: ابن جريج

ذكر أبو حاتم أنَّه ربما دخل الوهم على ابن جريج فدلس الحديث عن موسى بن عقبة، أخذه عن بعض الضعفاء، وخاصة إذا روى ابن جريج تدليسا كما سبق ورأينا من كلام العلماء فيه، وفي هذه الرواية التي ساقها الحاكم في (علومه) وكان اللفظ (عن) تدليسا عن موسى بن عقبة، فهل الكلام هنا يقف عند ابن جريج وأن الخطأ منه، خاصة أنه دلّس في هذه الرواية عن موسى؟

وهنا يحتمل الأمر وجهين:

الأول: إمَّا أنْ نُلحق الوهم بسهيل ورفعه الحديث، وأنه عندما حدثه لموسى سلك الجادة المألوفة عنده، وذلك لما رأينا من أقوال العلماء فيه، والوجه الثاني: إما أن نلحق العلة بابن جريج وذلك لما عُرف من تدليسه، وخاصة أنه يدلس تدليس التسوية، وهذا هو المرجح هنا، على عكس ترجيح ابن حجر في النكت.

فذكر ابن حجر هذا الحديث وعلته في باب (الحديث المعلول) في نكته، وقد دافع عن ابن جريج بعدة أمور، ولأهمية هذا الكلام وللأمانة العلمية نذكره هنا، فربما يتضح لغيرنا ما لم يتضح لنا لقوله ﷺ (ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه)[119].

خلاصة قول ابن حجر: أن ابن حجر صرَّح بالسماع عن موسى بن عقبة، كما رأينا في رواية الترمذي (أخبرني موسى بن عقبة) مؤكدا في رواية تمام الرازي في كتاب (الفوائد) وكذا في غير رواية، من هنا تبين سلامة ابن جريج من علة التدليس، ويزيد هذا الأمر بياناً، أن الحديث رُوي عن سهيل من غير طريق موسى عند أبي داود كما رأينا، وكذا روى عن سهيل أكثر من واحد نفس الحديث مرفوعا (كالواقدي، وإسماعيل بن عباس، ومُحَمَّد بن أبي حميد، وسليمان بن بلال وعاصم بن عمر) ومن هنا تقوى رواية ابن جريج عن موسى عن سهيل.

وأيضاً: أن ابن جريج خرج من العلة لتصريحه بالسماع، ولأقوال العلماء فيه أنَّه إذا صرح بالسماع فعليك به

(وهنا لا ننسى أن ابن حجر وضع ابن جريج في المرتبة الثالثة عن مراتب المدلسين، فهل نسي ذلك؟)، وأن سهيلاً سلك الجادة المألوفة لديه عند تحديثه لموسى هذا الحديث فرفعه، وعندما حدثه لوُهَيب وقفه (وهي الرواية المصححة) وما يُعلم عن سهيل ومرتبته وأنه صدوق وتغيّر وأن من العلماء من لا يحتج به، بل أن النسائي عاب على البخاري تخريجه له مقرونا، وقول ابن معين (لم يزل أهل الحديث يتقون حديثه)[120].

الوجه الثاني: تبرئة سهيل من التهمة، وإلحاقها لابن جريج وهنا تدخل علة الحديث: التدليس، لما عرف عن ابن جريج من تدليسه وقُبح تدليسه، وأنه كان يدلس تدليس التسوية، فيسقط الضعفاء بين الثقات، وهذا ما ذكره البخاري تلميحا (استر ما ستر الله)[121] أي ربما لم يرد البخاري بيان العلة من أين وخاصة أن أقرب منهم في هذا الإسناد وهو ابن جريج، وهنا لقائل أن يقول: هل لم يطلع البخاري على الطرق التي جاءت وروت الحديث مرفوعا من طرق سهيل ولا يوجد فيها ابن جريج كرواية إسماعيل بن أبي عياش والمقبري والواقدي وابن عاصم وغيرهم: نقول: والله أعلم أنه قد أطلع على ذلك، وذلك لقوله (استر ما ستر الله)، فإن هؤلاء الرواة أعلاهم مرتبة هو صدوق، فمنهم الواقدي فهو متروك، وإسماعيل: مضعف في غير روايته عن غير الشاميين، ومُحَمَّد بن أبي حميد، ضعيف.... وهكذا سائر الرواة، وهذا ما رجحه البخاري وأبو حاتم وأبو زرعة والدارقطني – رحمهم الله أجمعين–.

والذي يترجح والله أعلم أن ابن جريج دلّسه عن موسى بن عقبة عن سهيل وذلك لما عرف عن ابن جريج وكثرة ما يرفع الحديث أو يرسله، فهو – والله أعلم – كان يكثر من الرفع، كما وجدنا في علل الدارقطني وتعليله لكثير من حديث ابن جريج من جهة رفعه ووقفه، ومن جهة إرساله.

المطلب الثاني: بيان علة رفع الموقوف.

ذكر ابن أبي حاتم نقلا عن أبيه وعن أبي زرعة أن الصحيح من هذه الرواية رواية (وُهَيب عن سهيل عن عون بن عبد الله، موقوفا)[122] فعندما سألهما عن علة حديث الكفارة فقالا (هذا خطأ، رواه وُهَيب عن سهيل عن عون بن عبد الله موقوف وهذا أصح)[123]، ولم يجزم أبو حاتم عن مكان العلة وأين تكمن، فترك الكلام يحتمل عدة أوجه.

* أولا قبل الكلام عن علة الحديث يجب أن نرى ترجمة وُهَيب وأقوال العلماء فيه لأنه هنا اختلف هو وموسى بن عقبة في روايتهما عن سهيل بن أبي صالح.

ترجمة وُهَيب:

– وُهَيب بن خالد بن عجلان الباهلي، مولاهم، أبو بكر البصري، صاحب الكرابيس[124]، روى له الستة.

– روى عن: إسحاق العدوي وأيوب السختياني وجعفر بن مُحَمَّد الصادق وحميد الطويل وسلمة بن دينار وسهيل بن أبي صالح (روى له البخاري تعليقاً ومسلم وأبو داود والنسائي) وعبد الملك بن جريج وموسى بن عقبة وغيرهم.

– روى عنه: أحمد بن إسحاق الحضرمي وإسماعيل بن علبة وبهز بن أسد العمّي وسليمان بن حرب وعفان بن مسلم وموسى بن إسماعيل ويحي القطان وغيرهم[125].

أقوال العلماء فيه:

قال الفضل بن زياد: سألت أحمد بن حنبل عن وُهَيب وإسماعيل بن علية أيهما أحب إليك إذا اختلفا؟ قال: كان عبد الرحمن – ابن مهدي– يختار وُهَيبا على إسماعيل، قلت في حفظه: قال: في كل شيء، وإسماعيل ثبت.

– وقال معاوية بن صالح: قلت ليحيى بن معين: من أثبت شيوخ البصريين؟ قال: وُهَيب بن خالد، مع جماعة سماهم.

– وقال علي بن المديني: عن عبد الرحمن بن مهدي: كان من أبصر أصحابه بالحديث والرجال.

– وقال عمرو بن علي – الفلّاس–: سمعت يحيى بن سعيد ذكره فأحسن الثناء عليه.

– وقال يونس بن حبيب، عن أبي داود الطيالسي: حدثنا وُهَيب، وكان ثقة.

– وقال العجلي: ثقة ثبت

– وقال أبو حاتم: ما أنقى حديثه، لا تكاد تجده يحدث عن الضعفاء، وهو الرابع من حفاظ أهل البصرة، وهو ثقة، ويقال: أنه لم يكن بعد شعبة أعلم بالرجال منه، وكان يقال: إنه يخلف حماد بن سلمة في كثرة حديثه عن المدنيين وغيرهم.

– وقال مُحَمَّد بن سعد: كان قد سُجن فذهب بصرة، وكان ثقة، كثير الحديث، حجة وكان يعلي من حفظه، وكان أحفظ من أبي عوانة، ومات وهو ابن ثمان وخمسين سنة[126].

– وقال الآجري: (وسمعت أبا داود يقول ذهب بصره وتغيّر وهو بن ثمان وخمسين)[127].

– وذكره سبط ابن العجمي في (الاغتباط) ممن اختلطوا[128].

– قال ابن حجر في التقريب: (ثقة ثبت لكنه تغيّر قليلاً بأخرة)[129].

– قلت: ولم يذكر أحد من العلماء أنه تغير غير أبي داود، وأن تغير فقد كان تغيره يسيرا وقبل موته بمدة يسيرة.

– أما عون بن عبد الله، فليس هناك حاجة لترجمته، لأنه ليس المعنى هنا في العلة، لأن العلة واقفة في رواية سهيل وممن أخذ عنه، وإن كان لابد نذكر عنه شيئا يسيرا:

عون بن عبد الله: عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي، روى عن أبيه وعم أبيه عبد الله بن مسعود مرسلا، وعبد الله بن عمر بن الخطاب، وعبيد الله بن مسعود وأبي هريرة وعبد الله بن عمرو وأم الدرداء والشعبي، روى عنه: قتادة والزهري وجماعة، اتفق العلماء على توثيقه، وكان ورعاً[130].

كما رأينا من كلام أبي حاتم وأبي زرعة الرازيين بأنَّ رواية سهيل عن عون بن عبد الله أصح، وهي موقوفة على أبي هريرة، وهذا ما ذكره أيضا الدار قطني في علله وكذا نقل عن الإمام أحمد وصحح الدارقطني رواية عون موقوفة[131].

من هنا نرى اختلاف موسى بن عقبة مع وُهَيب بن خالد في الرواية عن سهيل هل هي راوية موسى عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعا، أم هي رواية وُهَيب عن سهيل بن عون عن أبي هريرة موقوفا؟

من خلال كلام العلماء المذكور آنفا عن (موسى ووُهَيب) رأينا تقديم وُهَيب في الحفظ والرواية، وإن كان الراويان كلاهما ثقة.

ملحق رسم شجرة الإسناد

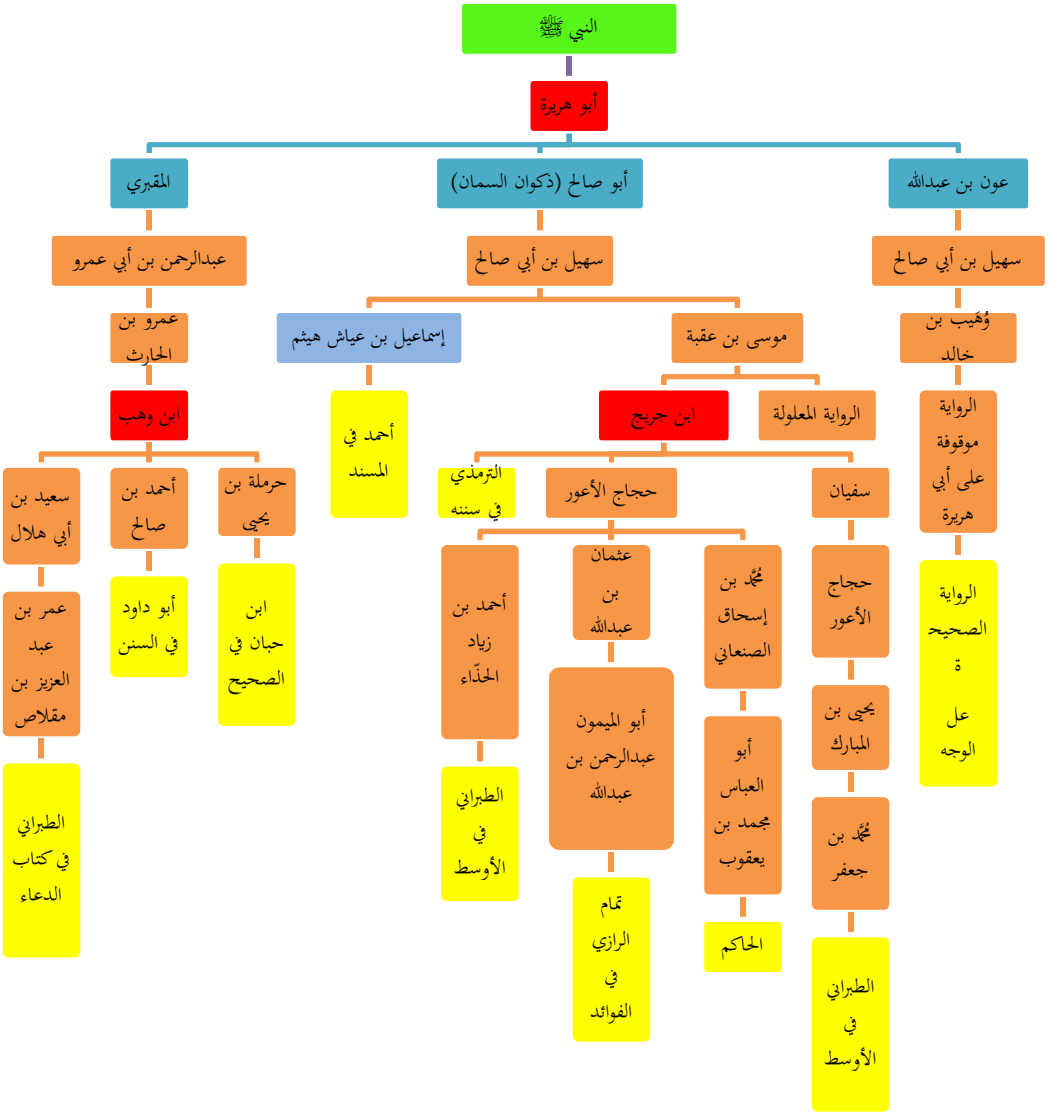

الخاتمة وفيها أهم النتائج:

1. ذكر الحاكم أجناس العلة كأمثلة عامة، وهي ليست على سبيل الحصر، ثم ذكر السيوطي هذه الأجناس دون توسّع، ولم يزد عليها.
2. لا يمكننا الحكم على الحاكم النيسابوري من خلال صنيعه في المستدرك فقط، بل لا بدَّ من دراسة تقييمية لمصنفاته الأخرى.
3. كان الإمام الحاكم أول مَن حاول تعريف علل الحديث، فوضع لبنة البناء في تحديد مفهوم العلل، وبعض قواعده.
4. ذكر الإمام الحاكم سبعة طُرُق للكشف عن علل الحديث.

5. كان للحاكم شخصيته المستقلة في علوم الحديث، وذِكر بعض علوم الحديث وقواعدها، وما زال بعضها يحتاج إلى مزيد توضيح وتقعيد.
6. جاء في الجنس الأول من أجناس العلة عنده عدة علل، العلة الأولى من الحديث تبين أن الخلل – في الراجح– وقع من قِبَل ابن جريج، فالعلة هنا ليست في موسى أو في وُهَيب – كما ناقش ابن حجر– وقدم رواية وُهَيب على رواية موسى مع توثيق الاثنين، بل هي من قبل ابن جريج فألحقها بسهيل كما رأينا.
7. رأينا في العلة الأولى رواة آخرين رووا هذا الحديث عن سهيل مرفوعاً، وأنَّ أعلاهم مرتبة المِقْبُري وإسماعيل وهما صدوقان، واختلطا كثيراً، وإسماعيل مضعَّف في غير روايته عن الشاميين، ومُحَمَّد بن أبي حميد مضعف والواقدي متروك.
8. الراجح من القرائن المذكورة من قِبل العلماء تقديم رواية وُهَيب الموقوفة على رواية ابن جريج عن موسى مرفوعاً؛ أولاً: لنظافة إسناد (وُهَيب عن سهيل عن عون بن عبد الله).
9. ثانياً: لتصحيح الأئمة لهذه الطريق كالإمام أحمد وأبو حاتم وأبو زرعة الرازيين والدارقطني[132] وابن حجر.
10. ثالثاً: لما ذكر عن تدليس ابن جريج عن الضعفاء.
11. رابعاً: لا يوجد في رواية من الروايات التصريح بالسماع بين موسى وسهيل، وهذا يخالف شرط تدليس ابن جريج في المرتبة الثالثة من مراتب التدليس.
12. العلة الرئيسية هنا هي رفع الموقوف، وفي داخلها: علة نفي السماع والتدليس من قبل ابن جريج ونتج عنه العنعنة، وكذا علة الغرابة النسبية وهذا ما عبّر عنه الترمذي بقوله عقب هذا الحديث: (هذا حديث حسن غريب صحيح من هذا الوجه، لا نعرفه من حديث سهيل إلا من هذا الوجه)[133]، ثم علة: لا يجيء الحديث.

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

الهوامش (References)

[1] مثل بعض علوم الحديث في كتابه المعرفة، وتصل إلى عشرة علوم أفردتها في بحث مستقل.

[2] الحاكم، مُحَمَّد بن عبد الله، معرفة علوم الحديث، اعتنى به: السيد معظم حسين، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط الرابعة، 1980م، ص359.

Al Ḥākim, Muḥammad bin ʻAbdullah, *Maʻrifah ʻUlūm al Ḥadīth,* (Beirut: Dār al Āfāq al Jadīdah, 4th Edition, 1980), p: 359

[3] ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد، شرح علل الترمذي، مكتبة الرشد، الرياض، ط الرابعة، 2005م، 1: 21

Ibn al Rajab, ʻAbd al Raḥmān bin Aḥmad, *Sharḥ ʻIlal al Tirmadhī*, (Riyadh: Maktabah al Rushd, 4th Edition, 2005), 1:21

[4] وهذا ما يتميز به المصنفون بعد زمن الخطيب البغدادي؛ حيث يعتنون بضبط المصطلحات والحدود على طريقة المنطق

والحاجة.

[5] ابن الصلاح، معرفة أنواع علم الحديث، ص90.

Ibn al Ṣalāḥ, *Ma'rifah Anwā' 'Ilm al Ḥadīth,* p: 90

[6] العراقي، عبد الرحيم بن الحسين، شرح التبصرة والتذكرة، المحقق: عبد اللطيف الهميم، ماهر ياسين فحل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط الأولى، 2002م، 1: 274

Al 'Irāqī, 'Abd al Raḥīm bin Ḥusain, *Sharḥ al Tabṣirah wal Tadhkirah,* (Beirut: Dār al Kutub al 'Ilmiyyah, 1st Edition, 2002), 1:274

[7] البقاعي، إبراهيم بن عمر، النكت الوفية بما في شرح الألفية، المحقق: ماهر ياسين الفحل، مكتبة الرشد، ط الأولى، 2007م، 1: 501)، وهنا أنبّه على خطأ يقع فيه بعض الفضلاء في نسبة التعريف الذي نقله البقاعي على أنه يرجع إلى العراقي، وهذا ليس بصحيح، إنما يقصد البقاعي شيخَه ابنَ حجر، فإذا قال في النكت الوفية: شيخي، أو شيخنا؛ يقصد به ابنَ حجر، وإنْ كان الكتاب في النكت على الألفية، وقد نقل السخاوي هذا التعريف ولعلَّه نقل التعريف شفاهاً عن شيخه ابن حجر، أو نقله عن قرينه البقاعي.

Al Baqā'ī, Ibrāhīm bin 'Umar, *Al Nukat al Wafiyyah Bimā fī Sharḥ al Alfiyyah*, (Maktabah al Rushd, 1st Edition, 2007), 1:501

[8] وهو ما رجَّحه د همام، ينظر: سعيد، همام، مقدمة شرح علل الترمذي لابن رجب، 1: 23، وللدكتور محمَّد الطوالبة بحث منشور في (مفهوم العلة) ناقش فيه أقوال المتقدمين والمتأخرين والمعاصرين في تعريف العلة، مجلة المنارة، جامعة آل البيت الاردنية، 10، 1، 2004م، ص455،427.

Ibn al Rajab, 'Abd al Raḥmān bin Aḥmad, *Sharḥ 'Ilal al Tirmadhī*, 1:23. Dr. Muḥammad al Ṭaqālbah, Mafhūm al 'Illah, *Al Manārah, (Jordan: Al-Bayt University, 2004), 1:10,* pp: 427 - 455

[9] ابن حجر، أحمد بن علي، النكت على ابن الصلاح، المجلس العلمي لإحياء التراث الإسلامي، المدينة المنورة، ط أولى، 1984م، 2: 746

Ibn Ḥajar, Aḥmad bin 'Alī, *Al Nukat 'ala Ibn al Ṣalāḥ*, (Madinah: Al Majlis al 'Ilmī li Iḥyā al Turāth al Islamī, 1st Edition, 1984), 2:746

[10] الحاكم، معرفة علوم الحديث، ص359.

Al Ḥākim, *Ma'rifah 'Ulūm al Ḥadīth,* p: 359

[11] ينظر: د.همام، مقدمة شرح علل ابن رجب الحنبلي، 1: 126

Ibn al Rajab, 'Abd al Raḥmān bin Aḥmad, *Sharḥ 'Ilal al Tirmadhī*, 1:126

[12] الحاكم، معرفة علوم الحديث، ص238.

Al Ḥākim, *Ma'rifah 'Ulūm al Ḥadīth*, p: 238

[13] الحاكم، معرفة علوم الحديث، ص366.

Al Ḥākim, *Ma'rifah 'Ulūm al Ḥadīth,* p: 366

[14] الحاكم، معرفة علوم الحديث، معرفة جمع الأبواب التي يجمعها أصحاب الحديث، ص658.

Al Ḥākim, *Ma'rifah 'Ulūm al Ḥadīth,* p: 658

[15] الذهبي، محمَّد بن أحمد، تذكرة الحفاظ، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي اليماني، دار المعارف العثمانية، د.ط، 1374هـ،2: 16

Al Dhahabī, Muḥammad bin Aḥmad, Tadhkirah al Ḥuffāẓ, (Dār al Ma'ārif al Uthmāniyyah, 1374), 2:16

[16] ابن الصلاح، المقدمة، ص91.

Ibn al Ṣalāḥ, *Al Muqaddimah,* p: 91

[17] ينظر: د.همام، مقدمة شرح علل الترمذي لابن رجب، 2: 108

Ibn al Rajab, 'Abd al Raḥmān bin Aḥmad, *Sharḥ 'Ilal al Tirmadhī*, 2:108

[18] الفراهيدي، خليل بن أحمد، العين، تحقيق: د.مهدي المخزومي و د. إبراهيم السامرائي، مكتبة الهلال، د.ط، د.ت، 6: 55

Al Farāhīdī, Khalīl bin Aḥmad, *Al 'Ayn*, (Maktabah al Hilāl), 6:55

[19] الرازي، مُحَمَّد بن أبي بكر، مختار الصحاح، المحقق: يوسف الشيخ مُحَمَّد، المكتبة العصرية، بيروت، ط الخامسة، 1999م، ص119.

Al Rāzī, Muḥammad bin Abī Bakr, *Mukhtār al Ṣiḥāḥ*, (Beirut: Al Maktabah al 'Aṣariyyah, 5th Edition, 1999), p:119

[20] ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ص486.

Ibn Fāris, *Mu'jam Maqāyīs al Lughah*, p: 486

[21] ابن منظور، لسان العرب، 6: 43

Ibn Manẓuwr, *Lisān al 'Arab*, 6:43

[22] الجرجاني، علي، التعريفات، ص107.

Al Jurjānī, 'Alī, *Al Ta'rīfāt*, p: 107

[23] الكفوي، ابو البقاء، الكليَّات، ص338.

Al Kafvī, Abū al Baqā', *Al Kuliyyāt,* p: 338

[24] لفظة أجناس يستعملها كثيراً في تفريعاته في كتاب المعرفة.

[25] الحاكم، معرفة علوم الحديث، ص 113، بتصرف يسير.

Al Ḥākim, *Ma'rifah 'Ulūm al Ḥadīth,* p: 113

[26] الترمذي، مُحَمَّد بن عيسى، السنن، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت ، د.ط، حديث 3433، كتاب الدعوات، باب ما يقول إذا قام من المجلس.

Al Tirmadhī, Muḥammad bin 'Esa, Al Sunan, (Beirut: Dār Iḥyā' al Turath al 'Arabī), Ḥadīth # 3433

[27] ورد خطأ في بعض النُسخ المطبوعة لسنن الترمذي (في الموسوعة الشاملة: مثل نسخة مكنز والنسخة التي جُمعت فيها أحكام الشيخ الألباني وأحمد شاكر) حيث تم تقديم لفظ غريب كالتالي: (حسن غريب صحيح)، وعند الرجوع إلى نُسخ الترمذي وشروحه وجدتُ المزي في تحفة الأشراف والسيوطي في قوت المغتذي والمباركفوري في تحفة الأحوذي والشيخ أحمد شاكر ود.بشار عواد في تحقيقهما للسنن أثبتوا تقديم لفظة صحيح كالتالي: (حسن صحيح غريب)، وهو مما يجب الانتباه إليه في النُسخ والنقل منها، وخاصة لمن يعتمد فقط على الموسوعة الشاملة.

[28] ابو داؤد، سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود، تحقيق: مُحَمَّد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، د.ط، 1991م، حديث 4860، كتاب الأدب، باب في كفارة المجلس.

Abū Dāwūd, Sulaimān bin Ashath, *Al Sunan*, (Beirut: Dār al Fikr, 1991), Ḥadīth # 4860

[29] أبو داود، سنن أبي داود، حديث 4859، كتاب الأدب، باب في كفارة المجلس.

Abū Dāwūd, *Al Sunan*, Ḥadīth # 4859

[30] أحمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد، مؤسسة قرطبة، القاهرة، د.ط، د.ت، حديث 8819.

Aḥmad bin Ḥambal, *Al Musnad*, (Cairo: Mo'assasah Qurṭabah), Ḥadīth # 8819

[31] أحمد، المسند، حديث 10415، مسند أبي هريرة.

Aḥmad bin Ḥambal, *Al Musnad*, Ḥadīth # 10415

[32] ابن حبان، مُحَمَّد بن حبان، صحيح ابن حبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط الثانية، 1993م، حديث 593

Ibn Ḥibbān, Muḥammad bin Ḥibbān, *Ṣaḥīḥ ibn Ḥibbān,* (Beirut: Mo'assasah al Risālah, 2nd Edition, 1993), Ḥadīth # 593

[33] الطبراني، سليمان بن أحمد، الدعاء، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط أولى، 1413هـ، حديث 191

Al Ṭabrānī, Sulaimān bin Aḥmad, *Al Du'ā'*, (Beirut: Dār al Kutub al 'Ilmiyyah, 1st Edition, 1413), Ḥadīth # 191

[34] الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الأوسط، تحقيق: طارق عوض الله ومحسن الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، 1415هـ، حديث 77

Al Ṭabrānī, Sulaimān bin Aḥmad, Al Mu'jam al Awsaṭ, (Cairo: Dār al Ḥaramayn, 1415), Ḥadīth # 77

[35] الرازي، تمام بن مُحَمَّد، الفوائد، تحقيق: حمدي السلفي، مكتبة الرشد، الرياض، ط أولى، 1412هـ، حديث 1715

Al Rāzī, Tamām bin Muḥammad, *Al Fawā'id*, (Riyadh: Maktabah al Rushd, 1st Edition, 1412), Ḥadīth # 1715

[36] أن المعنى واحد أي بمعناه.

[37] سنن أبي داود، حديث 4859، كتاب الأدب، باب كفارة المجلس

Abū Dāwūd, *Al Sunan*, Ḥadīth # 4859

[38] النسائي، أحمد بن شعيب، عمل اليوم والليلة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط الثانية، 1406هـ، حديث 426، البيهقي، أحمد بن الحسين، السنن الكبرى، تحقيق: مُحَمَّد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، 1984م، حديث 10259

Al Nasā'ī, Aḥmad bin Sho'aib, *'Amal al Yawm wal Laylah*, (Beirut: Mo'assasah al Risālah, 2nd Edition, 1406), Ḥadīth # 426. Al Bayhaqī, Aḥmad bin al Ḥusain, *Al Sunan Al Kubra*, (Makkah: Maktabah Dār al Bāz, 1984), Ḥadīth # 10259

[39] الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن، السنن، دار الكتاب العربي، بيروت، ط أولى، 1407هـ، حديث 2658.

Al Dārmī, 'Abdullah bin 'Abd al Raḥmān, *Al Sunan,* (Beirut: Dār al Kitāb al 'Arabī, 1st Edition, 1407), Ḥadīth # 2658

[40] أحمد المسند، حديث 19784، مسند الكوفيين، حديث أبي برزة.

Aḥmad bin Ḥambal, *Al Musnad*, Ḥadīth # 19784

[41] أحمد، المسند، حديث 19769

Aḥmad bin Ḥambal, *Al Musnad*, Ḥadīth # 19769

[42] أحمد، المسند، حديث 19812

Aḥmad bin Ḥambal, *Al Musnad*, Ḥadīth # 19812

[43] أبو يعلى، أحمد بن علي، مسند أبي يعلى، دار المأمون للتراث، دمشق، ط أولى، 1404هـ، حديث 7426

Abū Ya'la, Aḥmad bin 'Alī, *Musnad*, (Damascus: Dār al Māmūn lil Turāth, 1st Edition, 1404), Ḥadīth # 7426

[44] ابن أبي شيبة، عبد الله بن مُحَمَّد، المصنف، مكتبة الرشد، الرياض، ط أولى، 1409م، حديث 29325.

Ibn Abī Shaybah, ‘Abdullah bin Muḥammad, *Al Muṣannaf*, (Riyadh: Maktabah al Rushd, 1st Edition, 1409), Ḥadīth # 29325

[45] الحاكم، مُحَمَّد بن عبد الله، المستدرك، حديث 1971

Al Ḥākim, Muḥammad bin ‘Abdullah, *Al Mustadrak*, Ḥadīth # 1971

[46] ابن حجر، لنكت على ابن الصلاح، 2: 727، النوع الثامن عشر: معرفة العلل.

Ibn Ḥ ajar, *Al Nukat ‘ala Ibn al Ṣalāḥ*, 2: 727

[47] الحاكم، المستدرك، حديث 1972، كتاب الإمامة والصلاة، باب الدعاء والتكبير.

Al Ḥākim, Muḥammad bin ‘Abdullah, *Al Mustadrak*, Ḥadīth # 1972

[48] الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الكبير، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، ط الثانية، 1404هـ، 4: 287

Al Ṭabrānī, Sulaimān bin Aḥmad, *Al Mu’jam al Kabīr*, (Mosul: Maktabah al ‘Ulūm wal Ḥikam, 2nd Edition, 1404), 4: 287

[49] الطبراني، المعجم الأوسط، حديث 4467

Al Ṭabrānī, *Al Mu’jam al Awsaṭ*, Ḥadīth # 4467

[50] الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الصغير، المكتب الإسلامي، بيروت، ط أولى، 1985م، حديث 620

Al Ṭabrānī, Sulaimān bin Aḥmad, *Al Mu’jam al Ṣaghīr*, (Beirut: Al Maktab al Islāmī, 1st Edition, 1985), Ḥadīth # 970

[51] النسائي، السنن الكبرى، حديث 10260.

Al Bayhaqī, *Al Sunan Al Kubra*, Ḥadīth # 10260

[52] النسائي، عمل اليوم والليلة، حديث 400.

Al Nasā‘ī, Aḥmad bin Sho’aib, *‘Amal al Yawm wal Laylah*, Ḥadīth # 400

[53] الطبراني، المعجم الصغير، حديث 970

Al Ṭabrānī, Sulaimān bin Aḥmad, *Al Mu’jam al Ṣaghīr*, Ḥadīth # 620

[54] المعجم الاوسط، حديث1227

Al Ṭabrānī, *Al Mu’jam al Awsaṭ*, Ḥadīth # 1227

[55] عزاه ابن حجر للطبراني، ابن حجر، النكت على مقدمة ابن الصلاح، ص 306.

Ibn Ḥajar, Aḥmad bin ‘Alī, *Al Nukat ‘ala Ibn al Ṣalāḥ*, p:306

[56] الطحاوي، أحمد بن مُحَمَّد بن سلامة، شرح معاني الآثار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط أولى، 1399هـ، 4: 289

Al Ṭaḥāvī, Aḥmad bin Muḥammad bin Salāmah, *Sharḥ Ma’ānī al Āthār*, (Beirut: Dār al Kutub al ‘Ilmiyyah, 1st Edition, 1399), 4:289

[57] الطبراني، المعجم الأوسط، حديث 5914

Al Ṭabrānī, *Al Mu’jam al Awsaṭ*, Ḥadīth # 5914

[58] الطبراني، المعجم الكبير، حديث 1586

Al Ṭabrānī, Sulaimān bin Aḥmad, *Al Mu’jam al Kabīr*, Ḥadīth # 1586

[59] عزاه ابن حجر للفريابي في كتاب (الذكر) ولم أقف على الكتاب، النكت، ص 310.

Ibn Ḥajar, *Al Nukat*, p: 310

[60] عزاه ابن حجر للأشعث في السنن، المصدر نفسه.

Ibid.

[61] الحاكم، المستدرك، حديث 1934، كتاب الدعاء والتكبير.

Al Ḥākim, Muḥammad bin ‘Abdullah, *Al Mustadrak*, Ḥadīth # 1934

[62] ينظر: ابن حجر العسقلاني، النكت على ابن الصلاح، 1: 715–742، بتصرف.

Ibn Ḥajar, Aḥmad bin ʻAlī, *Al Nukat ʻala Ibn al Ṣalāḥ*, 1: 715 - 742

[63] النكت على ابن الصلاح، ابن حجر العسقلاني، 1: 715–741 بتصرف.

Ibn Ḥajar, Aḥmad bin ʻAlī, *Al Nukat ʻala Ibn al Ṣalāḥ*, 1: 715 - 742

[64] المزي، جمال الدين المزي، تهذيب الكمال، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط أولى، 1998م، 4/ 559، ابن حجر، أحمد بن علي، تهذيب التهذيب، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط أولى، 2001م، 2: 616

Al Mizzī, Jamāl al Dīn, *Tahdhīb al Kamāl*, (Beirut: Mo'assasah al Risālah, 1st Edition, 1998), 4: 559. Ibn Ḥajar, Aḥmad bin ʻAlī, *Tahdhīb al Tahdhīb*, (Beirut: Mo'assasah al Risālah, 1st Edition, 2001), 2:616

[65] المزي، تهذيب الكمال، 4: 561

Al Mizzī, Jamāl al Dīn, *Tahdhīb al Kamāl*, 4:561

[66] ابن حنبل، أحمد، العلل ومعرفة الرجال رواية المروذي، تحقيق : وصي الله بن محمد عباس الدارس السلفية، بومباي، الهند، ط الأولى، 1988م ، ص204. البغدادي، الخطيب، تاريخ بغداد، 10: 405. المزي، تهذيب الكمال، 18: 349

Aḥmad bin Ḥambal, *Al ʻIlal wa Maʻrifah al Rijāl*, (Mumbai: Al Dār al Salafiyyah, 1st Edition, 1988), p: 204. Al Baghdādī, *Tārīkh Baghdād*, 10: 405. Al Mizzī, Jamāl al Dīn, *Tahdhīb al Kamāl*, 18:349.

[67] البغدادي، تاريخ بغداد، 10: 404

Al Baghdādī, *Tārīkh Baghdād*, 10: 404

[68] ابن حجر، تهذيب التهذيب، 4: 561، 2: 617

Ibn Ḥajar, *Tahdhīb al Tahdhīb*, 4: 561, 2: 617

[69] المصدر نفسه، 4: 562

Ibid, 4: 562

[70] ابن حجر، تهذيب التهذيب، 2: 617

Ibn Ḥajar, *Tahdhīb al Tahdhīb*, 2: 617

[71] العجلي، أحمد بن عبد الله، معرفة الثقات، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط الأولى، 1985م، 2: 203، ترجمة 1136.

Al ʻAjalī, Aḥmad bin ʻAbdullah, *Maʻrifah al Thiqāt*, (Madinah: Maktabah al Dār, 1985), 2:203

[72] ابن حجر، تهذيب التهذيب، 2: 618

Ibn Ḥajar, *Tahdhīb al Tahdhīb*, 2: 618

[73] الذهبي، أبو عبد الله، من تكلم فيه وهو موثق، ص 125.

Al Dhahabī, Abū ʻAbdullah, *Mn Tukullima fihi wahuwa M ūthiq*, p: 125

[74] ابن حجر، أحمد بن علي، تقريب التهذيب، بيت الأفكار الدولية، عمان، الأردن، د.ط ، د.ت، ص 394، ترجمة 4193

Ibn Ḥajar, Aḥmad bin ʻAlī, *Taqrīb al Tahdhīb*, (Jordan: Bayt al Afkār al Duwaliyyah), p: 394

[75] ابن العجمي، إبراهيم ابن سبط، التبيين لأسماء المدلسين، مؤسسة الريان، بيروت، ط أولى، 1994م، ص 139.

Ibn al ʻAjamī, Ibrāhīm bin Sibṭ, *Al Tabyīn li Asmā' al Mudallisīn*, (Beirut: Mo'assasah al Riyān, 1994), p: 139

[76] ابن حجر، أحمد بن علي، طبقات المدلسين، دار البيان العربي، القاهرة، ط أولى، 2004م، ص41، ترجمة: 83.

Ibn Ḥajar, Aḥmad bin ʻAlī, *Ṭabqāt al Mudallisīn*, (Cairo: Dār al Bayān al ʻArabī, 1st

Edition, 2004), p: 41

[77] العلائي، أبو سعيد بن خليل، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، عالم الكتب، بيروت، ط الثانية، 1986م، ص229

Al 'Al ā'ī, Abū Sa'īd bin Khalīl, *Jami' al Taḥṣīl fī Aḥkām al Marāsīl*, (Beirut: 'Ā lam al Kutub, 2nd Edition, 1986), p: 229

[78] العلائي، جامع التحصيل، ص 229. العراقي، أحمد بن عبد الرحيم، تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، مكتبة الرشد، الرياض، 1999م، ص 212. نقل ابن حجر قول الدارقطني فيه، وأنه إذا دلّس فإنما يدلس عن ضعيف إذا أخفاه.

Al 'Al ā'ī, *Jami' al Taḥṣīl fī Aḥkām al Marāsīl*, p: 229. Al 'Irāqī, *Toḥfah al Taḥṣīl fī Dhikr Ruw āt al Marāsīl*, (Riyadh: Maktabah Al Rushd, 1999), p: 212

[79] الفسوي، يعقوب، المعرفة والتاريخ، 2: 82

Al Faswī, Yaqūb, *Al Ma'rifah wal Tārīkh*, 2: 82

[80] الدارقطني، علي بن عمر، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، دار ابن الجوزي، الدمام، ط الأولى، 1427هـ، 12: 171

Al Dār Quṭanī, 'Alī bin 'Umar, *Al 'Ilal al Wāridah fil Aḥādīth al Nabaviyyah*, (Damam: Dār Ibn al Jawzī, 1st Edition, 1427), 12: 171

[81] الدارقطني، العلل، 10: 215

Al Dār Quṭanī, *Al 'Ilal al Wāridah fil Aḥādīth al Nabaviyyah*, 10: 215

[82] المزي، تهذيب الكمال، 7: 272

Al Mizzī, Jamāl al Dīn, *Tahdhīb al Kamāl*, 7:272

[83] ابن سعد، مُحَمَّد، الطبقات الكبرى، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر بيروت، ط الأولى، 1968م، 9: 341

Ibn Sa'ad, Muḥammad bin Sa'ad, *Al Ṭabqāt al Kubra*, (Beurit: Dār Ṣadir, 1st Edition, 1968), 9: 341

[84] ابن حجر، تهذيب التهذيب، 10: 322، ولم أقف على مقولة ابن سعد هذه في طبقاته.

Ibn Ḥajar, *Tahdhīb al Tahdhīb*, 10:322

[85] ابن أبي حاتم، الرازي، الجرح والتعديل، 8: 154

Ibn Abī Ḥātim, *Al Jarḥ wal Ta'dīl*, 8: 514

[86] ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 8: 154

Ibn Abī Ḥātim, *Al Jarḥ wal Ta'dīl*, 8: 514

[87] المزي، تهذيب الكمال، 29: 120

Al Mizzī, Jamāl al Dīn, *Tahdhīb al Kamāl*, 29:120

[88] ابن حبان، الثقات، 5: 404

Ibn Ḥibbān, *Al Thiqāt*, 5: 404

[89] ابن حجر، تقريب التهذيب، ص 618.

Ibn Ḥajar, Aḥmad bin 'Alī, *Taqrīb al Tahdhīb*, p: 618

[90] ابن حجر، تعريف أهل التقديس (طبقات المدلسين)، ص26.

Ibn Ḥajar, Aḥmad bin 'Alī, *Ṭabqāt al Mudallisīn*, p: 26

[91] ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 4: 246. المزي، تهذيب الكمال، 7: 272

Ibn Abī Ḥātim, *Al Jarḥ wal Ta'dīl*, 4: 246. Al Mizzī, Jamāl al Dīn, *Tahdhīb al Kamāl*, 7:272.

[92] ينظر: ابن عدي، عبد الله بن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، دار الفكر، بيروت، ط الثالثة، 1988م، 3: 448.

المزي، تهذيب الكمال، 12: 225

Ibn ‘Adī, ‘Abdullah bin ‘Adī, *Al Kāmil fī Ḍo’afā‘ al Rijāl*, (Beirut: Dār al Fikr, 3rd Edition, 1988), 3: 448. Al Mizzī, Jamāl al Dīn, *Tahdhīb al Kamāl*, 12:225

[93] ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 4: 247

Ibn Abī Ḥātim, *Al Jarḥ wal Ta’dīl*, 4: 247

[94] ينظر: المزي، تهذيب الكمال، 7: 272

Al Mizzī, Jamāl al Dīn, *Tahdhīb al Kamāl*, 7:272

[95] الذهبي، أبو عبد الله، ميزان الاعتدال، 2: 243

Al Dhahabī, *Mīzān al I’tidāl*, 2: 243

[96] ينظر: الباجي، ابو الوليد سليمان بن خلف، التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، تحقيق : د. أبو لبابة حسين، دار اللواء للنشر والتوزيع الرياض، ط الأولى، 1986م، 3: 1305. وابن حجر، تهذيب التهذيب، 2: 128

Al Bājī, Sulaimān bin Khalf, *Al Ta’dīl wal Tajrīḥ liman Kharaja lahu al Bukhārī fil Jāmi’ al Ṣaḥīḥ*, (Riyadh: Dār al Liwā‘ lil Nashr wal Tawzī‘, 1st Edition, 1986), 3: 1305. Ibn Ḥajar, *Tahdhīb al Tahdhīb*, 2:128

[97] أحمد، العلل ومعرفة الرجال، رواية المروذي وغيره ص62

Aḥmad bin Ḥambal, *Al ‘Ilal wa Ma’rifah al Rijāl*, p:62

[98] ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 4: 246

Ibn Abī Ḥātim, *Al Jarḥ wal Ta’dīl*, 4: 246

[99] العجلي، معرفة الثقات 1: 440، برقم 695

Al ‘Ajalī, *Ma’rifah al Thiqāt*, 1:440

[100] الخليلي، الخليل بن عبد الله، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، مكتبة الرشد، الرياض، ط الأولى ، 1409هـ، 1: 217

Al Khalīlī, Khalīl bin ‘Abdullah, *Al Irshād fī Ma’rifah ‘Ulamā‘ al Ḥadīth*, (Riyadh: Maktabah al Rushd, 1st Edition, 1409), 1: 217

[101] ينظر: المزي، تهذيب الكمال، 12: 227

Al Mizzī, Jamāl al Dīn, *Tahdhīb al Kamāl*, 12:227

[102] البرسام: علة معروفة ... مُعَرّب، فإذا كان مع الحمى سُمي الموم، وهو معرب أيضًا، وقيل: هو الجدري الكثير المتراكب – انظر: ابن منظور، لسان العرب، 12: 46، 566، الرازي، مختار الصحاح، 1: 20، ابن الاثير، المبارك بن مُحَمَّد، النهاية في غريب الحديث، تعليق صلاح عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ، 4: 318

Ibn Manẓūr, *Lisān al ‘Arab*, 12: 46, 566. Al Rāzī, *Mukhtār al Ṣiḥāḥ*, 1:20. Ibn al Athīr, Mubārak bin Muḥammad, *Al Nihāyah fī Ghārīb al Ḥadīth*, (Beirut: Dār al Kutub al ‘Ilmiyyah, 1st Edition, 1418), 4: 318

[103] ابن حجر، تقريب التهذيب، ص 618.

Ibn Ḥajar, Aḥmad bin ‘Alī, *Taqrīb al Tahdhīb*, p: 618

[104] الدقاق، يزيد بن الهيثم، من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال، دار الفاروق الحديثة، ط أولى، 2008م، ص 107، الدارمي، عثمان بن سعيد، تاريخ ابن معين، دار الفاروق للطباعة والنشر، القاهرة، ط أولى، 2008م، ص 117.

Al Daqqāq, Yazīd bin al Haytham, *Min Kalām Abī Zakariyyah Yaḥya bin Ma’īn fil Rijāl*, (Dār al Fārūq al Ḥadīthiyyah, 1st Edition, 2008), p: 107. Al Dārmī, ‘Uthmān bin Sa’īd, *Tārīkh Ibn Ma’īn*, (Cairo: Dār al Fārūq lil Ṭaba’ah wal Nashr, 1st Edition, 2008), p: 117

[105] ابن حجر، تقريب التهذيب، ص260، ترجمة 2675.

Ibn Ḥajar, Aḥmad bin ʻAlī, *Taqrīb al Tahdhīb*, p: 260

[106] الذهبي، مُحَمَّد بن أحمد، الكاشف، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، ط أولى، 1992م، 1: 471

Al Dhahabī, Muḥammad bin Aḥmad, *Al Kāshif*, (Jeddah: Dār al Qiblah lil Thaqāfah al Islāmiyyah, 1st Edition, 1992), 1: 471

[107] ابن الكيال، مُحَمَّد بن أحمد، الكواكب النيرات، دار القلم، الكويت، د.ط، د.ت، 1: 46

Ibn al Kayāl, Muḥammad bin Aḥmad, *Al Kawākib al Nayyirāt*, (Beirut: Dār al Qalam), 1: 46

[108] ابن العجمي، إبراهيم ابن سبط، الاغتباط بمن رمي بالاختلاط، دار المعرفة، بيروت، ط أولى، 1988م، ص 164

Ibn al ʻAjamī, Ibrāhīm bin Sibṭ, *Al Ightibāṭ Biman Rama bil Ikhtilāṭ*, (Beirut: Dār al Maʼrifah, 1st Edition, 1988), p: 164

[109] ابن حبان، الثقات، 6: 418

Ibn Ḥibbān, *Al Thiqāt*, 6: 418

[110] ابن شاهين، عمر بن أحمد، تاريخ أسماء الثقات، الدار السلفية الكويت، ط الأولى، 1984م، ص108

Ibn Shāhīn, ʻUmar bin Aḥmad, *Tārīkh Asmāʻ al Thiqāt*, (Kuwait: Al Dār al Salafiyyah, 1st Edition, 1984),

[111] الباجي، التعديل والتجريح، 3: 1150

Al Bājī, *Al Taʼdīl wal Tajrīḥ*, 3: 1150

[112] من هنا جاء قول الترمذي (هذا حديث حسن غريب صحيح) فالقدماء كانوا يطلقون الحسن على الغرابة وكذا قول البخاري (مليح) فقال الترمذي هذا الحكم فالغريب يقابل المليح عند العلماء المتقدمين، والترمذي من تلاميذ البخاري، وكان ممن يتأثر بكلامه وأحكامه، والعلل الكبير دليل على ذلك.

[113] الحاكم، معرفة علوم الحديث، ص 113، بتصرف يسير.

Al Ḥākim, *Maʼrifah ʻUlūm al Ḥadīth*, p: 113

[114] ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن مُحَمَّد الرازي ،علل ابن أبي حاتم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط أولى، 2006م، 2: 194

Ibn Abī Ḥātim, ʻAbd al Raḥmān bin Muḥammad, *ʻIlal Ibn Abī Ḥātim*, (Beirut: Dār al Kutub al ʻIlmiyyah, 1st Edition, 2006), 2: 194

[115] ابن عساكر، علي بن الحسن، تاريخ دمشق، المجمع العلمي، دمشق، د.ط 1963م، 52: 69

Ibn ʻAsākir, ʻAlī bin Ḥasan, *Tārīkh Dimishq*, (Damascus: Al Majmaʼ al ʻIlmī, 1963), 52: 69

[116] البغدادي، أحمد بن علي، تاريخ بغداد، 2: 29

Al Baghdādī, *Tārīkh Baghdād*, 2:29

[117] ابن حجر، أحمد بن علي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، 1: 488. أو ربما أن البخاري عنى هنا (الباب) أي الإسناد بهذا الطريق وهذا إذا سلمنا صحة الكلام كما هو في (معرفة علوم الحديث) وأنَّ البخاري فعلاً قال: (الباب)، وهذا مستبعد.

Ibn Ḥajar, *Fatḥ al Bārī*, 1: 488

[118] لم يذكر المزي لموسى عن سهيل إلا روايته عند الترمذي وعمل اليوم والليلة للنسائي، وكأنه لم يسمع منه أصلا، لأن روايته عنه بالعنعنة – والله أعلم – وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الأولى من المدلسين – طبقات المدلسين، ص 30.

Ibn Ḥajar, Aḥmad bin ʻAlī, *Ṭabqāt al Mudallisīn*, p: 30

[119] أحمد، المسند، حديث 16800 حديث جبير بن مطعم.

Aḥmad, *Al Musnad*, Ḥadīth # 16800

[120] ابن حجر، النكت على ابن الصلاح، 2: 720. وما بعدها بتصرف.

Ibn Ḥajar, Aḥmad bin ʻAlī, *Al Nukat ʻala Ibn al Ṣalāḥ*, 2: 720

[121] ابن حجر، فتح الباري، 1: 488، ابن حجر، النكت، 2: 723. الحديث المعلل – ونقلها عن البغدادي في تاريخه.

Ibn Ḥajar, *Fatḥ al Bārī*, 1: 488. Ibn Ḥajar, Aḥmad bin ʻAlī, *Al Nukat ʻala Ibn al Ṣalāḥ*, 2:723

[122] أذكر هنا تنبيها، رواية وُهَيب عن سهيل عن عون عن أبي هريرة موقوفا، لم أجدها في الأصول التي بين أيدينا بعد البحث، ولكن أثبتها في البحث لاتفاق العلماء على ذكرها.

[123] ابن أبي حاتم، العلل، 2: 194

Ibn Abī Ḥātim, *ʻIlal Ibn Abī Ḥātim*, 2: 194

[124] لكِرْباس والكِرْباسة ثوب فارسية وبيَّاعُه كَرَابِيسِيّ التهذيب الكِرْباس بكسر الكاف فارسي معرّب ينسب إليه بيَّاعه فيقال كَرابيسيّ والكِرباسة أَخص منه والجمع الكَرابيس، ينظر: ابن منظور، لسان العرب، 6: 196

Ibn Manẓūr, *Lisān al ʻArab*, 6: 196

[125] المزي، تهذيب الكمال، 7: 504

Al Mizzī, Jamāl al Dīn, *Tahdhīb al Kamāl*, 7:504

[126] المزي، تهذيب الكمال، 7: 504، 505

Al Mizzī, Jamāl al Dīn, *Tahdhīb al Kamāl*, 7: 504, 505

[127] ابو داؤد، سليمان بن الأشعث، سؤالات الآجرّي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط أولى، 1979م، 1: 285

Abū Dāwūd, Sulaimān bin Ashath, *Su'ālāt al Ājarī*, (KSA: International Islamic University, Madinah, 1st Edition, 1979), 1: 285

[128] ابن العجمي، سبط، الاغتباط بمن رمي بالاختلاط، ص 371.

Ibn al ʻAjamī, *Al Ightibāṭ Biman Rama bil Ikhtilāṭ*, p: 371

[129] ابن حجر، تقريب التهذيب، ص 655، ترجمة 7487.

Ibn Ḥajar, Aḥmad bin ʻAlī, *Taqrīb al Tahdhīb*, p: 655

[130] ابن حجر، تهذيب التهذيب، 3: 338

Ibn Ḥajar, *Tahdhīb al Tahdhīb*, 3:338

[131] الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، 8: 203

Al Dār Quṭanī, *Al ʻIlal al Wāridah fil Aḥādīth al Nabaviyyah*, 8: 203

[132] الدارقطني، العلل، 8: 203، ابن حجر، النكت على ابن الصلاح، 2: 720

Al Dār Quṭanī, *Al ʻIlal al Wāridah fil Aḥādīth al Nabaviyyah*, 8: 203. Ibn Ḥajar, Aḥmad bin ʻAlī, *Al Nukat ʻala Ibn al Ṣalāḥ*, 8:203

[133] الترمذي، سنن الترمذي، حديث 3433، كتاب الدعوات، باب ما يقول إذا قام من المجلس.

Al Tirmadhī, *Al Sunan*, Ḥadīth # 3433